

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
IN THE NAME OF ALLAH, THE BENEFICENT, THE MERCIFUL



DAR AL-MAAL AL-ISLAMI TRUST

دار المال الإسلامي القابضة

جدول الأعمال

الاجتماع السنوي العام العادي الثاني والأربعين
لمالكي شهادات الوحدات السهمية

المنعقد يوم الأربعاء 30 أبريل 2025م الساعة العاشرة صباحاً
(بتوقيت مكة المكرمة)

من خلال وسيلة الاتصال الإلكترونية المرئية
على الرابط التالي:

Join Zoom Meeting

[https://us06web.zoom.us/j/85656370926?pwd=RH4VayHhK
BW6SNDh2O8y7DuX2DkyOP.1](https://us06web.zoom.us/j/85656370926?pwd=RH4VayHhK
BW6SNDh2O8y7DuX2DkyOP.1)

Meeting ID: 856 5637 0926

Passcode: 791565

الاجتماع السنوي العام العادي الثاني والأربعين لمالكي شهادات الوحدات السهمية
لدار المال الإسلامي القابضة
المنعقد من خلال وسيلة الاتصال الإلكترونية المرئية
في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الأربعاء 30 أبريل 2025م

جدول الأعمال

- (1) تلقي بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين.
- (2) تلقي تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- (3) تلقي تقرير المراجعين للبيانات المالية الموحدة والمراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.
- (4) تلقي البيانات المالية الموحدة والمراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.
- (5) التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.
- (6) الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2024م.

البند الأول

تلقي بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين

مرفق بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين المعروض على الاجتماع السنوي العام العادي الثاني والأربعين لمالكي شهادات الوحدات السهمية لدار المال الإسلامي القابضة المنعقد وفقاً لأحكام المادة (8) من وثيقة التأسيس. وقد تم نشرهما بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 29 أبريل 2025م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

"تقرر أنه قد تم تلقي بيان سمو رئيس مجلس المشرفين وتقرير مجلس المشرفين".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.



السادة الكرام / حملة الوحدات السهمية
دار المال الإسلامي القابضة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن مجلس المشرفين، يسرني أن أقدم التقرير السنوي الثاني والأربعين لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

يسعدني أن أقدم تقريرًا بالتقدم الذي أحرزته المجموعة عام 2023م وأهم إنجازاتها. لقد واصلنا الاستثمار في مستقبل المجموعة، بما في ذلك زيادة استثمارتنا في الابتكار والتكنولوجيا، ونسعى الآن إلى رسوخ ثقافة عالية الأداء، كما واصلنا العمل نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في مزيد من فرص التطوير المالي والتحالفات مع المستثمرين، نحو تحقيق أداء راجح.

لقد قدر صندوق النقد الدولي أن نمو النشاط الاقتصادي العالمي سيصل إلى 3.2 في المائة، ومن المتوقع أن يستمر التوريط نفسها التوريط في عامي 2024م و2025م. يعتبر معدل النمو هذا منخفضًا نسبيًا مقارنة بالمعايير التاريخية، بسبب عوامل قصيرة المدى مثل كلفة الاقتراض المرتفعة وسحب الدعم الحكومي، بالإضافة إلى التأثيرات الطويلة المدى مثل جائحة كوفيد-19؛ حرب روسيا وأوكرانيا؛ ضعف النمو في الإنتاجية؛ وزيادة الانقسام الجيواقتصادي. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم العالمية من متوسط سنوي قدره 6.8 في المائة عام 2023م إلى 5.9 في المائة في 2024م و4.5 في المائة في 2025م، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى محاربة التضخم، في مدة أقصر من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. أما أحدث التوقعات للنمو العالمي في السنوات الخمس القادمة فهي 3.1 في المائة، وهو أدنى مستوى له في العقود الأخيرة. في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، أدت الاضطرابات في الإنتاج وسلاسل التوريد، خاصة بسبب اضطرابات فئ أسواق الطاقة والاضطرابات المدنية، والعوامل الجوية الصعبة، إلى خفض التوقعات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، تم تعويض ذلك بدفع التوقعات في آسيا الناشئة، حيث أدت الزيادة الكبيرة في الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات، المدفوعة بالاستثمارات الكبيرة في الذكاء الصناعي، إلى تعزيز النمو. إلا أنه تبقى التوقعات العالمية للنمو في السنوات الخمس القادمة عند 3.1 في المائة، وهو مستوى معتدل مقارنة بالمعدل الذي كان قبل الجائحة.



تميل المخاطر المتعلقة بالتوقعات العالمية نحو الاتجاه السلبي في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين في السياسات. وقد تؤدي التقلبات المفاجئة في الأسواق المالية، كما حدث في أوائل أغسطس 2024م، إلى تشديد الظروف المالية وتقليل الاستثمار والنمو، خاصة في الاقتصادات النامية التي قد تشهد تدفقات رأس المال للخارج وضغوط على الديون بسبب الحاجة للمساعدة إلى التمويل الخارجي في الأجل القصير. قد تؤدي أي اضطرابات في أسواق المال نتيجة عملية التخفيف من آثار التضخم، إلى خفض مستوى التضخم وزيادة جديدة في أسعار السلع في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة، إلى منع البنوك المركزية من تخفيف السياسات النقدية و التيسير الكمي، مما قد يخلق تحديات كبيرة بالنسبة للسياسات المالية واستقرار النظام المالي العالمي.

بحلول سبتمبر 2024م، توقعت وكالة فيتش أن النمو العالمي سيكون متوافقًا مع اتجاهه التاريخي عام 2024م بنسبة 2.7%. كما عدلت الوكالة توقعاتها لنمو الاقتصاد الأمريكي في 2024م إلى 2.5% من 2.1% في يونيو. كما أنه من المتوقع أن يتباطأ الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2.5% في 2025م مع انخفاض نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.6% بسبب التراجع التدريجي في الاستهلاك وزيادة في الانكماش في الدخل الأسري. تبدأ دورة التيسير التي ينفذها الاحتياطي الفيدرالي، ولكن من المتوقع أن تظل معدلات الفائدة عالية عام 2025م وأن يكون للأدوات المخفضة تأثير كبير في النمو.

تتوقع وكالة فيتش أن ينخفض نمو الاقتصاد الصيني إلى 4.5% في 2025م من 4.8% في 2024م مع تباطؤ نمو الصادرات. بينما من المتوقع أن يتعافى نمو منطقة اليورو إلى 1.5% في 2025م من 0.8% في عام 2024م.

لقد عززت البيانات الحديثة ثقة بنك الاحتياطي الفيدرالي بأن التخفيف من التضخم يسير في الاتجاه الصحيح، وقد أعلنوا بفعالية خفض معدل الفائدة في سبتمبر 2024م. وتوقعت وكالة فيتش أن يتم تخفيض معدلات الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعي سبتمبر وديسمبر 2024م، على أن يتم خفضها بمقدار 125 نقطة أساس في 2025م و75 نقطة أساس في 2026م. تمثل هذه التوقعات دورة تيسير أقل حدة مقارنة بالعديد من الدورات السابقة. مازال هناك عمل طويل يتعين القيام به لتقليل التضخم.

وفقًا لوكالة فيتش، فإن معظم التوقعات لقطاع البنوك في الشرق الأوسط هي محايدة، مما يمكن الظروف الاقتصادية القوية والنمو الائتماني المعقول المدعوم بأسعار النفط المرتفعة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تعود مرونة التوقعات للبنوك العالمية إلى رأس المال القوي، وتحسن الربحية، وجودة الأصول المستقرة. ومع ذلك، فإن التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام، في ظل استمرار معدلات الفائدة المرتفعة، يمثل تحديات على مستوى أحجام الأعمال وجودة الأصول وظروف التمويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا والجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط قد



تسببان زيادة في المخاطر ، بما في ذلك تقلبات السوق. ومن جهة إيجابية، تواصل أرباح معظم البنوك الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة والحد الأدنى من الخسائر الائتمانية.

تواصل إنتاج النفط بشكل جيد من دون أي انقطاع ملحوظ، إلا أن هذا قد يتغير إذا تعرضت البنية التحتية للطاقة الإيرانية للتموير. بالإضافة إلى ذلك، فإن المخزونات العالمية من النفط أصبحت الآن أقل بكثير، حيث تبلغ حاليًا 4.4 مليارات برميل، وهي أدنى مستوى لها منذ يناير 2017م. عمومًا، كما يتوقع بحث السلع من "جي بي مورغان" أن متوسط سعر خام برنت سيصل إلى 80 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من 2024م و75 دولارًا في 2025م، لينخفض إلى دون الستين دولاراً بحلول نهاية 2025م.

يتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.8% في 2024م وبنسبة 4.7% في 2025م. إن الأفاق الإيجابية للمنطقة والانتعاش في الاقتصاد لا يعودان إلى تعافي الإنتاج النفطي فقط، حيث قامت منظمة أوبك+ بتخفيض حصص الإنتاج تدريجيًا في النصف الثاني من 2024م، ولكنها، يستندان إلى قوة الاقتصاد غير النفطي الذي من المتوقع أن يستمر في التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط.

تركز المملكة العربية السعودية، الاقتصاد الرائد في المنطقة، في تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات. يتوقع العديد من الاقتصاديين أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة متوافقًا إلى حد كبير مع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للعام المقبل. يشهد اقتصاد المملكة تحولًا في ظل تطبيقه إصلاحات لتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية. تستخدم المملكة مواردها المالية لبناء تحالفات جديدة، على الرغم من الضغوط الدولية التي سيفرضها ذلك على علاقتها الاستراتيجية الراسخة مع الولايات المتحدة الأمريكية. تستخدم المملكة صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) السريع النمو، للاستثمار في مشاريع رؤية 2030م، وستسعى أيضًا إلى تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في مجالات رئيسية، بما في ذلك السياحة والطاقة المتجددة. سيظل النشاط الاقتصادي للمملكة قويًا نسبيًا في المدة 2025م-2028م، مدعومًا بالتوسع المطرد في إنتاج النفط والغاز وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية. وبفضل أصولها المالية الضخمة، أثبتت المملكة تاريخيًا قدرتها على مواجهة التحديات العالمية الكبيرة. توقع استطلاع أجرته "رويترز" في 9 أكتوبر 2022 وشمل 21 خبيرًا اقتصاديًا أن ينمو اقتصاد المملكة بنسبة 4.4% في عام 2025م، وهو الأسرع في ثلاث سنوات، ارتفاعًا من 1.3% في عام 2024م.

وفقًا لرويترز إيكونوميكس، توقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 4.0% في عام 2024م حتى نهاية يونيو 2025م مع انتهاء إجراءات التقشف المفروضة بموجب برنامج صندوق النقد الدولي. انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4% من 3.8% في عام 2022م، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، متأثرًا بأزمة العملة والحرب في غزة المجاورة، التي خفضت إيرادات



قناة السويس وأبواب حركة السياحة. خلال عام 2024م، باعت مصر حقوق تطوير العقارات على ساحلها المتوسطي (رأس الحكمة) إلى صندوق أبوظبي السيادي الإماراتي ADQ مقابل 24 مليار دولار، مما مهد الطريق في الشهر التالي لاتفاقية حزمة إصلاح مالي بقيمة 8 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي. تتطلب حزمة صندوق النقد الدولي، التي أطلقت مليارات الدولارات من الأموال الإضافية من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، من مصر خفض الدعم للوقود والكهرباء والسلع الأخرى والسماح لعملةها بالتمويم بحرية. توقع صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2024م أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.1% في عام 2025م. ووفقاً لتوقعات العملة من المحللين، فإن الجنيه المصري سوف يضعف إلى 50.4 جنيهاً مصرياً مقابل الدولار بحلول نهاية يونيو 2025م وإلى 52 جنيهاً مصرياً بحلول نهاية يونيو 2026م.

على الرغم من بيئة الأعمال الصعبة والسياسات النقدية الصارمة ومستوى عدم اليقين البارز، وبتوفيق من الله، حققت المجموعة عام 2023م صافي ربح بعد الضريبة قدره 31.1 مليون دولار مقارنة بصافي ربح قدره 5.2 ملايين دولار في عام 2022م، بعد احتساب الاستهلاك والإطفاء وانخفاض قيمة الشهرة بمبلغ 20.6 مليون دولار، وهو أقل من عام 2022م البالغ 77.8 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2022م، لقد كابدت المجموعة خسارة قدرها 15 مليون دولار بسبب العمليات المتوقفة على مستوى إثمار القابضة. كما كان هناك رد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال العام الحالي قدره 1.4 مليون دولار، مقارنة بمخصص قدره 5.4 ملايين دولار في عام 2022م. كما تحملت المجموعة فروق عملة قدره 9.7 ملايين دولار في عام 2023م مقارنة بمكسب في سعر الصرف قدره 10.5 ملايين دولار في عام 2022م، وارتفاع مصروفات الضرائب في عام 2023م إلى 70 مليون دولار، مقارنة بـ 50 مليون دولار في عام 2022م، بسبب زيادة معدل الضريبة وارتفاع أرباح بنك فيصل الباكستان. تحسن رأس مال للدار من 154.1 مليون دولار في نهاية عام 2022م إلى 163.5 مليون دولار في نهاية عام 2023م. وبالمثل، ارتفعت قيمة كل وحدة سهمية من 38.98 دولاراً في عام 2022م إلى 41.38 دولاراً في ديسمبر 2023م. وهذا بدوره يعكس الأداء الجيد للمجموعة في عام 2023م التزامنا بمرورنا ومعايير جودة الأصول الجيدة، وتنوع الاستثمارات، والعمل ضمن معيار مخاطر مقبول ومستويات مرتفعة من السيولة بهدف تعزيز الربحية لحاملي الوحدات السهمية.

تستمر المجموعة في التزامها نحو حماية البيئة، وقد طرحت مبادرات ضمن جهودها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ("ESG") خلال عام 2024م. وكشهادة على هذا الالتزام، فقد تم تكريم بنك فيصل الباكستان من خلال جوائز المؤشر العالمي للتنوع والعدالة والشمول (GDEIB) في يناير 2025م، حيث حصل على مجموعة متميزة من أربع عشرة جائزة، مما يوطد مكانة المجموعة كشريك فعال في مجال التنوع والعدالة والشمول. وبالمثل، تواصل الكيانات الأخرى ضمن المجموعة تقديم مساهمات مهمة في مجالات التعليم، الاستدامة البيئية، وتنمية المجتمع والرفاهية. ستواصل المجموعة تنفيذ المزيد من المبادرات



الفعالة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بهدف تعزيز التأثير الإيجابي للمجموعة في المجتمع والبيئة، من خلال تعزيز التزاماتنا في مجال البنوك المسؤولة ودمج ثقافة الحوكمة والمخاطر القوية. تسعى المجموعة إلى تمكين جميع الأطراف المعنية، وتحقيق تأثير إيجابي في المجتمع، وتحقيق عوائد جيدة لمساهميننا.

ستواصل المجموعة تنفيذ تدابير حوكمة مؤسسية أكثر فعالية ترتبط بتحسين الأداء وترشيد التكلفة على مستوى المجموعة. كما ستستمر المجموعة في متابعة الوضع العام لتصفية مضاربات الشركة الإسلامية للإستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة تحت إشراف دقيق وحثيث من قبل مجلس المشرفين.

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب ("إثمار") خاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، ويتم تداول أسهمها في بورصة البحرين وسوق دبي المالية. إثمار هي شركة شقيقة وأساسية للمجموعة بحصة تبلغ 46.49%. في عام 2023م، سجلت إثمار خسارة عائدة للمساهمين بمقدار 9.31 ملايين دولار أمريكي ("دولار") مقارنة بخسارة عائدة للمساهمين بلغت 38.4 مليون دولار في عام 2022م. ويعزى تقليص الخسائر بشكل أساسي إلى ارتفاع صافي الدخل التشغيلي الذي بلغ 283 مليون دولار في عام 2023م مقارنة بـ 257 مليون دولار في 2022م. كما بلغت الضرائب الأجنبية 70 مليون دولار (2022م: 55 مليون دولار) بسبب ارتفاع الأرباح المتحققة في بنك فيصل الباكستان، كما بلغت مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة 17 مليون دولار (2022م: 22 مليون دولار).

في الربع الأول من عام 2024م، بدأت المناقشات مع مجموعة جي إف إنش المالية ("GFH") للاستحواذ المحتمل على نحو 71% من محفظة العقارات التجارية لشركة إثمار في مملكة البحرين، ونحو 51% من حصة بنك فيصل الباكستان، ونقل جميع الأصول والخصوم العائدة للمؤسسات إلى GFH. وتبلغ قيمة الصفقة 700 مليون دولار. وحيث لم يتم الحصول على الموافقات الرسمية المطلوبة، فقد اتفق كل من إثمار و GFH في 14 أبريل 2025م على إلغاء المفاوضات في هذا الخصوص.

أكمل بنك فيصل الباكستان ("بنك فيصل") الذي يمتلك فيه بنك الإثمار نسبة 66.7% أكبر عملية التحول إلى بنك إسلامي على الإطلاق. وبناءً على ذلك، بدأ بنك فيصل ابتداءً من يناير 2023م العمل كبنك إسلامي متكامل. كما استمر بنك فيصل في توسيع شبكة فروعها في باكستان، والتحول الرقمي، وتعزيز وتحسين الخدمات.

مع التزام ثابت بالتفوق، حقق بنك فيصل أداءً ماليًا استثنائيًا وحقق نموًا غير مسبوق. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها، أظهر البنك باستمرار أنه مؤسسة مالية قوية ومرنة تتجاوز الصعاب، حيث تجاوز حجم الودائع ولأول مرة حاجز التريليون روبية باكستانية



(3.62 مليارات دولار). أصبح البنك الآن لاعبًا رئيسيًا في قطاع الصيرفة الإسلامية في باكستان. من حيث الأداء المنفرد، حقق بنك فيصل ربحًا بعد الضرائب بلغ 20.1 مليار روبية باكستانية (72.1 مليون دولار)، بزيادة قدرها 78% مقارنة بـ 11.2 مليار روبية باكستانية (54.7 مليون دولار) في 2022م. علاوة على ذلك، شهد الربح لكل سهم زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 7.40 روبيات باكستانية في 2022م إلى 13.21 روبية باكستانية في 2023م.

خلال عام 2023م، استمر بنك فيصل في نموه وحقق زيادة كبيرة في الإيرادات الإجمالية بنسبة 70% مقارنة بعام 2022م، حيث بلغت 83 مليار روبية باكستانية (298 مليون دولار) في 2023م مقارنة بـ 49 مليار روبية باكستانية (239 مليون دولار) في 2022م. أدى النمو الكبير في الميزانية العمومية إلى زيادة بنسبة 78% في صافي هامش العائد المكتسب، ليصل إلى 71.1 مليار روبية باكستانية (255 مليون دولار). كما ساعد النمو الصحي في الحسابات الجارية البالغة 49 مليار روبية باكستانية (174 مليون دولار) بنسبة 18% من العائد المكتسب. كما نمت الإيرادات غير الممولة بنسبة 36% من 8.9 مليار روبية باكستانية (43 مليون دولار) في 2022م إلى 12.1 مليار روبية باكستانية (44 مليون دولار) عام 2023م.

نتيجة للظروف السائدة مثل التضخم وانخفاض قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار، وزيادة شبكة الفروع التي بلغت 855 فرعًا، ارتفعت الكلفة الإجمالية للبنك بنسبة 48.4% مقارنة بعام 2022م. ومع ذلك، تحسن معدل نسبة الكلف إلى الإيرادات من 56.2% في 2022م إلى 49.1% في 2023م، وهذا معدل ممتاز لكفاءة الاستثمار وترشيد النفقات. بلغ المخصص الصافي لعام 2023م مبلغ 0.91 مليار روبية باكستانية (3.3 ملايين دولار)، مقارنة بمخصص قدره 0.94 مليار روبية باكستانية في 2022م (4.6 ملايين دولار). استمرت نسبة التمويلات المشكوك في تحصيلها في الانخفاض لتصل إلى 3.8% من إجمالي التمويلات، مع تغطية المخصصات بنسبة 87% من تلك التمويلات المعنية.

بفضل التنسيق الناجح في جذب الودائع، استمرت أصول بنك فيصل في النمو لتصل إلى 1.4 تريليون روبية باكستانية (4.98 مليارات دولار). استمر الاتجاه الصعودي في الحسابات الجارية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصلت إلى 326 مليار روبية باكستانية (1.12 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 18% على 2022م). وبلغ إجمالي الودائع حاجز التريليون روبية باكستانية (3.62 مليارات دولار) وارتفعت بنسبة 30% مقارنة بعام 2022م، مما ساعد على تحسين الحصة السوقية من 3.5% إلى 3.7% في 2023م. ومع ذلك، انخفضت نسبة الحسابات الجارية وودائع التوفير لإجمالي الودائع من 80% في 2022م إلى 75% في 2023م نتيجة للتوسع في شبكة الفروع وهو بدوره أمر مؤقت.



لتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك، حافظ بنك فيصل على نسبة كفاية رأس المال (CAR) عند 17.5%. طبقاً للإستراتيجية المستقبلية يستمر البنك في بناء وتوسيع التمويل الإسلامي والذي شهد عاتماً ناجحاً، حيث تصدر العديد من التكتلات والمعاملات الكبيرة. يعتقد بنك فيصل أنه سيحقق المردود من هذه التحسينات وسوف يلبي تطلعات مساهميهِ. كما سيستمر البنك في الاستثمار والتوسع في البنية التحتية للفروع لتحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأيدي العاملة، مع التركيز في توفير خدمات مصرفية إسلامية متطورة لتواكب الصيرفة الإسلامية الحديثة.

أعلنت الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة ("الشركة الإسلامية")، وهي شركة أساسية ومملوكة بالكامل لدار المال الإسلامي القابضة، تحقيق صافي ربح قدره 12.5 مليون دولار في عام 2023م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الإيرادات من رسوم الإدارة، مقارنةً بمبلغ 11.8 مليون دولار في عام 2022م. ويُعزى هذا الارتفاع في صافي الدخل خلال عام 2023م إلى زيادة الدخل من الاستثمارات القصيرة الأجل، بالإضافة إلى إعادة تقييم إيجابية لأسعار الصرف الأجنبي للاستثمارات المعروضة للبيع. وارتفعت حقوق المساهمين في عام 2023م إلى 124 مليون دولار مقارنةً بـ 116 مليون دولار في عام 2022م. كما ارتفع إجمالي أصول الشركة الإسلامية بنسبة 4.6%، من 131 مليون دولار في عام 2022م إلى 136 مليون دولار في عام 2023م. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة المبالغ المستحقة من الأموال تحت الإدارة. كما بلغت المضاربات التي تديرها الشركة الإسلامية (الأموال تحت الإدارة) 1.65 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2023م، بانخفاض طفيف عن 1.67 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، وذلك نتيجةً لرد جزء من رؤوس أموال المستثمرين في المضاربات.

واصلت الشركة الإسلامية جهودها لتصفية المضاربات التي تديرها. جميع أصول المضاربة هي قيد التصفية وذلك لتوزيعها على المستثمرين بنسبة وتناسب. حتى الآن، تم توزيع ما يعادل 15% من رؤوس أموال المضاربات منذ بدء عملية تصفية المضاربات. ومع تقدم عملية تصفية الأصول، سيتم رد المزيد من رؤوس أموال المضاربة إلى المستثمرين عند تصفية المزيد من الأصول. تخضع المخاطر الإجمالية للمجموعة فيما يتعلق بالأموال تحت الإدارة لمراقبة وإشراف دقيق من قبل مجلس المشرفين.

سجلت "شركة المستثمرين الخليجيون لإدارة الأصول ("جيامكو")"، وهي شركة مملوكة بنسبة 73.3% للشركة الإسلامية، وهي شركة مساهمة سعودية مقلنة ومسجلة في المملكة العربية السعودية وتحت رقابة هيئة السوق المالية، خسارة صافية قدرها 0.4 مليون دولار في عام 2023م مقارنةً بخسارة صافية قدرها 0.1 مليون دولار في عام 2022م. وبلغ إجمالي الصناديق المدارة من قبل جيامكو في 31 ديسمبر 2023م مبلغ 44 مليون دولار، وهو المبلغ نفسه المُسجل في عام 2022م تقريباً. وتماشياً مع خطة التصفية الميسرة لمضاربات جيامكو فقد قرر مجلس الإدارة تصفية الباقي والكامل من الصناديق العقارية الثلاثة التابعة لشركة جيامكو بنهاية عام 2025م وذلك طبقاً للظروف السائدة في السوق.



واصل بنك فيصل الإسلامي المصري ("بنك فيصل المصري") ، المملوك بنسبة 44.9% بشكل رئيس من قبل الأموال تحت إدارة المجموعة، مسيرته في تحقيق أداء جيد على جميع المستويات. في 31 ديسمبر 2023م. بلغ سعر الصرف 30.85 جنيهاً مصرياً للدولار مقارنةً بـ 24.74 جنيهاً مصرياً في عام 2022م. واصل البنك ريادته في مجال الصيرفة الإسلامية في السوق المصرية، وعزز مكانته التنافسية بشكل كبير على المستويين المحلي والإقليمي. وتوسعت شبكة فروعه إلى 41 فرعاً خلال عام 2023م، ومن المقرر افتتاح المزيد من الفروع في الأعوام القادمة، بما في ذلك افتتاح الفرع الجديد في العاصمة الإدارية. وبالمثل، ارتفع عدد الحسابات إلى مليوني حساب، وتوسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 555 جهازاً بحلول ديسمبر 2023م.

كما واصل البنك سياسته في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته. ابتداءً من 31 ديسمبر 2023م، بلغت نسبة كفاية رأس المال ("CAR") لفيصل المصري 23% (2022م: 29%) مقارنةً بالحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية وهو 12.5%.

على الرغم من زيادة صافي الدخل التشغيلي لبنك فيصل المصري بنسبة 34% بالعملة المحلية من 4.4 مليارات جنيه مصري في عام 2023م (227 مليون دولار) إلى 5.9 مليارات جنيه مصري (195 مليون دولار) في عام 2023م، فإن صافي الربح بعد الضرائب في عام 2023م بلغ 4,056 ملايين جنيه مصري (134 مليون دولار) مقارنةً بـ 4,475 ملايين جنيه مصري (231 مليون دولار) في عام 2022م، ما يعكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة 9% بالعملة المحلية. وكانت النتائج الصافية لعام 2023م بالعملة المحلية أقل من عام 2022م بشكل رئيس بسبب زيادة في مصاريف الإدارة من 1.4 مليار جنيه مصري (72 مليون دولار) في 2022م إلى 2.1 مليار جنيه مصري (69 مليون دولار) في 2023م نتيجة للتضخم، بالإضافة إلى تحميل مخصص خسائر الائتمان بقيمة 681 مليون جنيه مصري (22 مليون دولار) لتدعيم مستوى المخصصات.

بلغ إجمالي الأصول في عام 2023م 177 مليار جنيه مصري (5.7 مليارات دولار)، مما يمثل زيادة بنسبة 16.5% مقارنةً بديسمبر 2022م على أساس العملة المحلية حيث بلغ 152 مليار جنيه مصري (6.1 مليارات دولار). كما بلغت حقوق المساهمين في عام 2023م مبلغاً وقدره 24.87 مليار جنيه مصري (805 ملايين دولار) مقارنةً بـ 21.96 مليار جنيه مصري (888 مليون دولار) عام 2022م، بزيادة قدرها 13% بالعملة المحلية. كانت أهم مصادر الأموال لفيصل المصري هي المدخرات وشهادات الاستثمار (الأموال تحت الإدارة) التي زادت بنسبة 5.5% بالعملة المحلية، من 123.6 مليار جنيه مصري (4.6 مليار دولار) في 2022م إلى 130.4 مليار جنيه مصري (4.2 مليارات دولار) في 2023م.



بالنسبة لعام 2023م، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بنسبة 6% (8% في عام 2022م). سيواصل بنك فيصل المصري دوره القيادي في تطوير وإزدهار الصيرفة الإسلامية في مصر وتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد.

نظرة مستقبلية

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يكون النمو العالمي مستقرًا بنسبة 3.2% في 2024م و2025م، ولا تغيير في توقعات النمو منذ يوليو 2024م. وطبقًا للتوقع الأخير للنمو العالمي لمدة خمس سنوات من الآن عند 3.1% لا يزال متوسطًا مقارنة المعدل السابق لوباء كوفيد-19. سوف تؤدي الرياح الهيكلية المستمرة مثل شيخوخة السكان وضعف الإنتاجية إلى تقليص النمو المحتمل في العديد من الاقتصادات.

قد تؤدي الجولة الأخيرة من الرسوم الجمركية الأمريكية التي تم الكشف عنها في 2 أبريل 2025 إلى تقليل الفاعلية في الاقتصاد العالمي الذي بالكاد بدأ التعافي من ارتفاع التضخم بعد الجائحة، وهو متقل بالديون القياسية وغير مطمئن بسبب الصراع الجيوسياسي. اعتمادًا على كيفية تقدم الولايات المتحدة والدول الأخرى، قد تكون هذه نقطة تحول للنظام العالمي الذي كان حتى الآن يعتمد على قوة الولايات المتحدة كأكبر مكون في النظام العالمي. من المتوقع تقلص الطلب بسبب الرسوم الجديدة المفروضة على الآلاف من السلع التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المستهلكين والشركات. ويُنظر إلى ذلك على أنه اتجاه الاقتصاد الأمريكي والعالمي نحو أداء أسوأ عام 2025م، وبزوغ سياسات الحماية مع مزيد من عدم اليقين وربما نحو ركود عالمي. فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات ورسومًا أعلى على أكبر الشركاء التجاريين، بما في ذلك 20% على الاتحاد الأوروبي و245% على الصين، وهو ما تم فرضه على الواردات من الولايات المتحدة أيضًا. تعتقد الولايات المتحدة أن الرسوم الجمركية ستعيد القدرات التصنيعية الاستراتيجية إلى الولايات المتحدة. بموجب الرسوم العالمية الجديدة المفروضة، ارتفعت الرسوم الجمركية على جميع الواردات إلى 22% - وهو معدل لم يُشاهد منذ عام 1910م - في حدود 2.5% فقط ، وفقًا لتصنيف فيتش.

لكن تأثير ذلك في الاقتصادات الوطنية من المتوقع أن يتباين بشكل كبير، بالنظر إلى طيف الرسوم الجمركية التي تتراوح بين 10% على العالم و49% لكمبوديا إلى 245% للصين. إذا كانت النتيجة هي نشوب حرب تجارية أوسع، فقد يكون لذلك تأثيرات أكبر في المنتجين مثل الصين الذين سيجدون صعوبة في البحث عن أسواق جديدة في مواجهة ضعف الاستهلاك المحلي على المدى القصير. ستأثر الاقتصادات الآسيوية أكثر من غيرها بالرسوم الجمركية المتبادلة الأمريكية، حيث إنها تعتمد أكثر على الطلب على السلع الأمريكية مقارنة بمعظم الاقتصادات الأخرى. إذا استمرت الرسوم الجمركية، فإن ذلك سيدفع الولايات المتحدة نفسها نحو الركود مصحوبًا بتأثير تضخمية مما سيؤثر بشكل كبير في البلدان النامية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأسواق العالمية - طبقًا لكابيتال



إيكونوميكس. من المتوقع أن تستمر حالة عدم اليقين في عامي 2025 و2026 فيما يتعلق بعصر الرسوم الجمركية المرتفعة، وحرب روسيا وأوكرانيا والجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، ونقص الطاقة والمواد الغذائية والسلع، واضطرابات في سلاسل التوريد.

سيواصل مجلس المشرفين متابعة المسؤولية المتمثلة في تحقيق التوازن الصحيح بين الفرص والمخاطر التي نراها. كما سنواصل تشجيع الابتكار في المنتجات، وتحسين الخدمات، ودعم التوسع في شبكة الفروع والتحول الرقمي.

إن أداء المجموعة ونجاحها في عام 2023 يعزوان لسياسة الحظرة التي لنتهجها مجلس المشرفين على الرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهتها في مصر وباكستان، مما زاد من عزيمتنا لتحقيق نتائج أفضل قريباً والمساهمة بشكل نشيط في دعم عملنا، واكتساب الحافز للانتقال إلى المستوى التالي من النمو والربحية وتحقيق القيمة المضافة لحملة الوحدات السهمية للدار. الحمد لله المجموعة في وضع جيد مع فاعلية قوية في الأشهر القادمة. ستواصل المجموعة الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين العروض الرقمية وتجربة العملاء. سنواصل الاستثمار في قوتنا العاملة، ورفع الكفاءة، وتعزيز ثقافة تشجع قيمنا الأساسية: النزاهة، والعمل الجماعي، والابتكار، والرعاية.

بالنيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى حملة الوحدات السهمية والعملاء الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمرين، وكذلك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على مشورتها وتوجيهاتها القيمة. كما أود أن أعبر عن شكري العميق وتقديري للإدارة التنفيذية، ولجميع موظفي المجموعة، على التزامهم وجهودهم خلال عام 2023م لتحقيق أهداف المجموعة.

والله ولي التوفيق.

عمرو محمد الفيصل

البند الثاني

تلقي تقرير هيئة الرقابة الشرعية

اطلعت هيئة الرقابة الشرعية على عمليات دار المال الإسلامي القابضة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، وقدمت تقريرها طبقاً للمادة (6) من وثيقة التأسيس.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" نقرر أنه تم الإطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م".

الرجاء التكرم بالإطلاع.



DAR AL-MAAL AL-ISLAMI TRUST

دار المال الإسلامي القابضة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
عن أعمال (الدار) ومؤسساتها وشركاتها
في المدة من أول يناير 2023م إلى آخر ديسمبر 2023م

اجتمعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدار المال الإسلامي القابضة يوم الخميس 5 جمادى الأولى 1446هـ الموافق 7 نوفمبر 2024م ، في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

وقامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية باستعراض ومراجعة الأعمال الاستثمارية (للدار) ومؤسساتها وشركاتها عن المدة المشار إليها.

وقد قامت الهيئة بمراجعة بنود ميزانية العام المالي 2023م المعروضة عليها، والحسابات المالية، وبعد المناقشة والمراجعة واستعراض جلسات الهيئة طوال العام المذكور وما صدر بهذه الجلسات من فتاوى وقرارات بخصوص الأعمال الاستثمارية، فإن الهيئة ترى أن ما قامت به (الدار) وشركاتها ومؤسساتها من أعمال استثمارية ومشروعات وخدمات مصرفية طوال العام المذكور هو في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ووفقا لل عقود النمطية التي أقرتها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسبقا.

وتشكر الهيئة القائمين على إدارة (الدار) لفهمهم وحسن تطبيقهم للعقود النمطية والقيام بتنفيذ تعليمات وتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية واتباع قواعد الشريعة الإسلامية الغراء وتطبيق أحكامها ، وترجو الهيئة (للدار) ومؤسساتها وشركاتها التوفيق والنجاح المستمر إن شاء الله رب العالمين.

والله ولي التوفيق ،

الدكتور نصر فريد محمد واصل

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
لدار المال الإسلامي القابضة

البند الثالث

تلقي تقرير المراجعين للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

قام مدققو الحسابات السادة / كى بي أم جي بمراجعة عمليات دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (11) من وثيقة التأسيس. وقد تم نشر التقرير بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 29 أبريل 2025م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر أنه قد تم تلقي تقرير المراجعين حول البيانات المالية لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2023م وانتهت في 31 ديسمبر 2023م".

الرجاء التكرم بالإطلاع.

Independent auditors' report

To the Shareholders of

Dar Al-Maal Al-Islami Trust

Nassau, Commonwealth of Bahamas

Qualified Opinion

We have audited the consolidated financial statements of Dar Al-Maal Al-Islami Trust (the "Company") and its subsidiaries (together the "Group"), which comprise the consolidated statement of financial position as at 31 December 2023, the consolidated statements of profit or loss, comprehensive income, changes in equity and cash flows for the year then ended, and notes, comprising material accounting policies and other explanatory information.

In our opinion, except for the possible effects of the matter described in the 'Basis for Qualified Opinion' section of our report below, the accompanying consolidated financial statements presents fairly, in all material respects, the consolidated financial position of the Group as at 31 December 2023, and its consolidated financial performance and its consolidated cash flows for the year then ended in accordance with IFRS Accounting Standards as issued by the International Accounting Standards Board (IFRS Accounting Standards).

Basis for Qualified Opinion

As described in Note 18 to the consolidated financial statements, the Group holds intangible assets, including goodwill, with a net book value of USD 102.8 million as at 31 December 2023 (31 December 2022: USD 122.5 million) that relate to the Ithmaar Holding B.S.C., a cash-generating unit (CGU) of the Group. Based on an impairment assessment of goodwill performed by management, no impairment loss was recognized during the year. However, our independent evaluation of the key assumptions and estimates used in the impairment assessment indicate that certain assumptions and inputs used were not reflective of the performance, markets and financial position of the cash generating unit being assessed, and the intangible assets including goodwill may not be fully recoverable and therefore impairment of USD 102.8 million should have been recognised. Had the Group recorded this impairment loss, the amount of intangible assets, including goodwill and equity attributable to shareholders of the Company as at 31 December 2023 and profit and total comprehensive income for the year ended 31 December 2023 would have reduced by USD 102.8 million.

The Group has amounts due from funds under management and due from related parties of USD 99.9 million and USD 3.8 million respectively in the statement of financial position as at 31 December 2023 (USD 93.9 million and USD 2.8 million as at 31 December 2022 respectively). The Group has not recorded expected credit losses on these balances in accordance with the requirements of IFRS 9 "Financial instruments". Had the Group recognised these expected credit losses, the amount of the due from funds under management as at 31 December 2023 would have reduced by USD 10 million (31 December 2022: USD 7.6 million), profit for the year ended 31 December 2023 would have reduced by USD 2.4 million (31 December 2022: 3.1 million) and net equity as at 31 December 2023 would have reduced by USD 7.6 million (31 December 2022: USD 4.5 million).

Emphasis of Matters

Legal cases

We draw your attention to Note 37 to the consolidated financial statements which describes the various claims against the Group, in respect of its funds management operations, amounting to USD 104.3 million as at 31 December 2023 (2022: USD 102.7 million) the outcome of which is uncertain. The Group is contesting the validity and jurisdiction of such claims which are in various stages of appeal. Our opinion is not qualified in respect of this matter.

Comparatives

We draw attention to Note 50 to the consolidated financial statements which describes that the comparative information presented as at and for the year ended 31 December 2022 has been restated. Our opinion is not modified in respect of this matter.

Independent auditors' report (continued)
Dar Al-Maal Al-Islami Trust

Other Matter

The consolidated financial statements of the Group as at and for the year ended 31 December 2022 and 31 December 2021 (from which the statement of financial position as at 1 January 2022 has been derived), excluding the adjustments described in Note 50 to the financial statements were audited by another auditor whose reports dated 24 November 2023 and 22 August 2022 respectively expressed an unmodified opinion on those consolidated financial statements.

As part of our audit of the consolidated financial statements as at and for the year ended 31 December 2023, we audited the adjustments described in Note 50 that were applied to restate the comparative information presented as at and for the year ended 31 December 2022 and the statement of financial position as at 1 January 2022. We were not engaged to audit, review, or apply any other procedures to the financial statements for the years ended 31 December 2022 or 31 December 2021 (not presented herein) or to the statement of financial position as at 1 January 2022, other than with respect to the adjustments described in Note 50 to the consolidated financial statements. Accordingly, we do not express any assurance on those respective financial statements taken as a whole. However, in our opinion, the adjustments described in Note 50 are appropriate and have been properly applied.

Responsibilities of Board of Directors for the Consolidated Financial Statements

The board of directors is responsible for the preparation and fair presentation of the consolidated financial statements in accordance with IFRS Accounting Standards, and for such internal control as the board of directors determines is necessary to enable the preparation of consolidated financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the consolidated financial statements, the board of directors is responsible for assessing the Group's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless the board of directors either intends to liquidate the Group or to cease operations, or has no realistic alternative but to do so.

Auditors' Responsibilities for the Audit of the Consolidated Financial Statements

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the consolidated financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditors' report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance, but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with ISAs will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these consolidated financial statements.

As part of an audit in accordance with ISAs, we exercise professional judgement and maintain professional scepticism throughout the audit. We also:

- Identify and assess the risks of material misstatement of the consolidated financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than for one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omissions, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Company's internal control.

Independent auditors' report (continued)

Dar Al-Maal Al-Islami Trust

- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by the board of directors.
- Conclude on the appropriateness of the Board of Directors' use of the going concern basis of accounting and, based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Company's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditors' report to the related disclosures in the consolidated financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditors' report. However, future events or conditions may cause the Company to cease to continue as a going concern.
- Evaluate the overall presentation, structure and content of the consolidated financial statements, including the disclosures, and whether the consolidated financial statements represent the underlying transactions and events in a manner that achieves fair presentation.
- Plan and perform the group audit to obtain sufficient appropriate audit evidence regarding the financial information of the entities or business units within the Group as a basis for forming an opinion on the Group financial statements. We are responsible for the direction, supervision and review of the audit work performed for purposes of the group audit. We remain solely responsible for our audit opinion.

We communicate with the board of directors regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

KPMG Fakhro
Partner Registration Number 137
29 April 2025

البند الرابع

تلقي البيانات المالية الموحدة والمراجعة لدار المال الإسلامي القابضة وذلك
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

وفقاً للمادة (11) من وثيقة التأسيس فقد تم إعداد البيانات المالية الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات المتعلقة بهما عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، حيث قرر مجلس المشرفين الموافقة على البيانات المالية الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها الخاصة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وذلك لعرضها على الاجتماع السنوي العام العادي. وقد تم نشرها بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 29 أبريل 2025م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر اعتماد البيانات المالية الموحدة والمراجعة لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2023م وانتهت في 31 ديسمبر 2023م".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.



دار المال الإسلامي القابضة

ملخص البيانات المالية الموحدة المدققة

و تقرير رئيس مجلس المشرفين

لعام 2023م

البيان الموحد للمركز المالي في 31 ديسمبر
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

يناير 2022-01 (المعدلة)	ديسمبر 2022- 31 (المعدلة)	ديسمبر 2023-31	
			الأصول
453,304	365,561	357,222	النقدية وما يعادلها
110,411	40,286	46,412	النقد في البنك المركزي - إحتياطي قانوني
301,291	25,361	3,655	الإستثمارات مع مؤسسات إسلامية
166,063	11,159	24,379	الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل
1,955,788	2,114,738	2,286,907	الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل الشامل
399,078	85,429	24,708	الأوراق المالية الإستثمارية بالتكلفة المطفأة
3,782,209	2,280,803	2,333,007	الإستثمارات في التمويل
430,968	382,317	321,012	الحسابات المدينة والأصول الأخرى
195	17,754	-	الضرائب المستحقة
9,608	3,172	-	الضرائب المؤجلة المدينة
356,648	386,117	384,616	الإستثمارات في العقارات
192,259	174,326	174,662	الإستثمارات في تطوير العقارات
709,395	104,318	94,659	الإستثمارات في الشركات الشقيقة
170,572	166,903	166,267	المباني والمعدات وحقوق الإستخدام
234,202	138,360	132,474	أصول غير ملموسة
9,271,991	6,296,604	6,349,980	إجمالي الأصول
			الإلتزامات
628,520	435,586	322,491	الحسابات المستحقة الدفع
5,142	27,441	10,765	الضريبة الجارية المستحقة
6,765,239	4,385,586	4,449,581	مطلوبات لعملاء
1,397,925	1,124,362	1,188,043	مطلوبات لبنوك ومؤسسات مالية
62,055	56,938	70,244	المخصصات
3,356	1,212	5,327	الضرائب المؤجلة المستحقة
8,862,237	6,031,125	6,046,451	إجمالي الإلتزامات
			حقوق ملكية الوحدات السهمية
385,161	385,161	385,161	رأس المال
(231,936)	(231,111)	(221,604)	الإحتياطيات
153,225	154,050	163,557	رأس مال حملة الوحدات السهمية
256,529	111,429	139,972	حقوق الأقلية
409,754	265,479	303,529	إجمالي حقوق الملكية
9,271,991	6,296,604	6,349,980	إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات
3,952,481	3,952,481	3,952,481	عدد الوحدات السهمية للدار
38.77	38.98	41.38	حصصة الوحدة السهمية (بالدولار)

بيان الإيرادات الموحد للسنة المنتهية 31 ديسمبر

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2022	2023	
		الدخل
16,211	16,036	إدارة الصناديق والخدمات
12,725	21,279	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل
247,962	338,609	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل الشامل
1,129	8,514	إيرادات من الإستثمارات - بالتكلفة المطفأة
5,649	4,387	الإيرادات من الإستثمارات مع المؤسسات الإسلامية
261,554	336,964	الإيرادات من الإستثمارات والتمويل
41,237	30,854	الإيرادات من الإستثمارات
59,641	174	أرباح وخسائر أخرى
646,108	756,817	
(329,759)	(456,162)	الأرباح المدفوعة للمؤسسات المالية والمستثمرين
316,349	300,655	إيرادات التشغيل
		المصروفات
(68,553)	(69,482)	تكاليف الموظفين
(98,146)	(98,102)	المصروفات العامة والإدارية
(62,042)	(20,632)	الإستهلاك وإضمحلال شهرة محل
10,590	(9,782)	أرباح / (خسارة) أسعار الصرف
(5,493)	1,481	مخصص إضمحلال الأصول / (إسترداد)
(223,644)	(196,517)	مجموع المصروفات
92,705	104,138	أرباح التشغيل
(15,972)	(2,425)	حصة أرباح الشركات الشقيقة
76,733	101,713	الأرباح عن السنة قبل الضرائب الدخل
(55,982)	(70,670)	الضرائب
20,751	31,043	الأرباح عن العمليات المستمرة
(15,592)	-	(خسائر) / أرباح العمليات المتوقفة
5,159	31,043	أرباح عن السنة
		موزعة كالتالي:
1,731	7,530	لحملة الوحدات السهمية
3,428	23,513	حقوق الأقلية
5,159	31,043	



السادة الكرام / حملة الوحدات السهمية

دار المال الإسلامي القابضة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن مجلس المشرفين، يسرني أن أقدم التقرير السنوي الثاني والأربعين لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

يسعدني أن أقدم تقريرًا بالتقدم الذي أحرزته المجموعة عام 2023م وأهم إنجازاتها. لقد واصلنا الاستثمار في مستقبل المجموعة، بما في ذلك زيادة استثماراتنا في الابتكار والتكنولوجيا، ونسعى الآن إلى رسوخ ثقافة عالية الأداء، كما واصلنا العمل نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في مزيد من فرص التطوير المالي والتحالفات مع المستثمرين، نحو تحقيق أداء راجح.

لقد قدر صندوق النقد الدولي أن نمو النشاط الاقتصادي العالمي سيصل إلى 3.2 في المائة، ومن المتوقع أن يستمر التورير نفسها الوتيرة في عامي 2024م و2025م. يعتبر معدل النمو هذا منخفضًا نسبيًا مقارنة بالمعايير التاريخية، بسبب عوامل قصيرة المدى مثل كلفة الاقتراض المرتفعة وسحب الدعم الحكومي، بالإضافة إلى التأثيرات الطويلة المدى مثل جائحة كوفيد-19؛ حرب روسيا وأوكرانيا؛ ضعف النمو في الإنتاجية؛ وزيادة الانقسام الجيواقتصادي. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم العالمية من متوسط سنوي قدره 6.8 في المائة عام 2023م إلى 5.9 في المائة في 2024م و4.5 في المائة في 2025م، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى محاربة التضخم، في مدة أقصر من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. أما أحدث التوقعات للنمو العالمي في السنوات الخمس القادمة فهي 3.1 في المائة، وهو أدنى مستوى له في العقود الأخيرة. في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، أدت الاضطرابات في الإنتاج وسلاسل التوريد، خاصة بسبب اضطرابات فاس اسواق الطاقة والاضطرابات المدنية، والعوامل الجوية الصعبة، إلى خفض التوقعات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، تم تعويض ذلك بدفع التوقعات في آسيا الناشئة، حيث أدت الزيادة الكبيرة في الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات، المدفوعة بالاستثمارات الكبيرة في الذكاء الصناعي، إلى تعزيز النمو. إلا انه تبقى التوقعات العالمية للنمو في السنوات الخمس القادمة عند 3.1 في المائة، وهو مستوى معتدل مقارنة بالمعدل الذي كان قبل الجائحة.



تميل المخاطر المتعلقة بالتوقعات العالمية نحو الاتجاه السلبي في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين في السياسات. وقد تؤدي التقلبات المفاجئة في الأسواق المالية، كما حدث في أوائل أغسطس 2024م، إلى تشديد الظروف المالية وتقليل الاستثمار والنمو، خاصة في الاقتصادات النامية التي قد تشهد تدفقات رأس المال للخارج وضغوط على الديون بسبب الحاجة الماسة إلى التمويل الخارجي في الأجل القصير. قد تؤدي أي اضطرابات في أسواق المال نتيجة عملية التخفيف من آثار التضخم، إلى خفض مستوى التضخم وزيادة جديدة في أسعار السلع في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة، إلى منع البنوك المركزية من تخفيف السياسات النقدية و التيسير الكمي، مما قد يخلق تحديات كبيرة بالنسبة للسياسات المالية واستقرار النظام المالي العالمي.

بحلول سبتمبر 2024م، توقعت وكالة فيتش أن النمو العالمي سيكون متوافقاً مع اتجاهه التاريخي عام 2024م بنسبة 2.7%. كما عدلت الوكالة توقعاتها لنمو الاقتصاد الأمريكي في 2024م إلى 2.5% من 2.1% في يونيو. كما أنه من المتوقع أن يتباطأ الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2.5% في 2025م مع انخفاض نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.6% بسبب التراجع التدريجي في الاستهلاك وزيادة في الانكماش في الدخل الأسري. تبدأ دورة التيسير التي ينفذها الاحتياطي الفيدرالي، ولكن من المتوقع أن تظل معدلات الفائدة عالية عام 2025م ولن يكون للأدوات المخفضة تأثير كبير في النمو.

تتوقع وكالة فيتش أن ينخفض نمو الاقتصاد الصيني إلى 4.5% في 2025م من 4.8% في 2024م مع تباطؤ نمو الصادرات. بينما من المتوقع أن يتعافى نمو منطقة اليورو إلى 1.5% في 2025م من 0.8% في عام 2024م.

لقد عززت البيانات الحديثة ثقة بنك الاحتياطي الفيدرالي بأن التخفيف من التضخم يسير في الاتجاه الصحيح، وقد أعلنوا بفعالية خفض معدل الفائدة في سبتمبر 2024م. وتوقعت وكالة فيتش أن يتم تخفيض معدلات الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعي سبتمبر وديسمبر 2024م، على أن يتم خفضها بمقدار 125 نقطة أساس في 2025م و75 نقطة أساس في 2026م. تمثل هذه التوقعات دورة تيسير أقل حدة مقارنة بالعديد من الدورات السابقة. مازال هناك عمل طويل يتعين القيام به لتقليل التضخم.

وفقاً لوكالة فيتش، فإن معظم التوقعات لقطاع البنوك في الشرق الأوسط هي محايدة، مما يعكس الظروف الاقتصادية القوية والنمو الائتماني المعقول المدعوم بأسعار النفط المرتفعة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تعود مرونة التوقعات للبنوك العالمية إلى رأس المال القوي، وتحسن الربحية، وجودة الأصول المستقرة. ومع ذلك، فإن التباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام، في ظل استمرار معدلات الفائدة المرتفعة، يمثل تحديات على مستوى أحجام الأعمال وجودة الأصول وظروف التمويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا والجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط قد



تسببان زيادة في المخاطر ، بما في ذلك تقلبات السوق. ومن جهة إيجابية، تواصل أرباح معظم البنوك الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة والحد الأدنى من الخسائر الائتمانية.

تواصل إنتاج النفط بشكل جيد من دون أي انقطاع ملحوظ، إلا أن هذا قد يتغير إذا تعرضت البنية التحتية للطاقة الإيرانية للتدمير. بالإضافة إلى ذلك، فإن المخزونات العالمية من النفط أصبحت الآن أقل بكثير، حيث تبلغ حاليًا 4.4 مليارات برميل، وهي أدنى مستوى لها منذ يناير 2017م. عمومًا، كما يتوقع بحث السلع من "جي بي مورغان" أن متوسط سعر خام برنت سيصل إلى 80 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من 2024م و75 دولارًا في 2025م، لينخفض إلى دون الستين دولارًا بحلول نهاية 2025م.

يتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.8% في 2024م وبنسبة 4.7% في 2025م. إن الآفاق الإيجابية للمنطقة والانتعاش في الاقتصاد لا يعودان إلى تعافي الإنتاج النفطي فقط، حيث قامت منظمة أوبك+ بتخفيض حصص الإنتاج تدريجيًا في النصف الثاني من 2024م، ولكنها، يستندان إلى قوة الاقتصاد غير النفطي الذي من المتوقع أن يستمر في التوسع بوتيرة قوية على المدى المتوسط.

تركز المملكة العربية السعودية، الاقتصاد الرائد في المنطقة، في تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات. يتوقع العديد من الاقتصاديين أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة متوافقًا إلى حد كبير مع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للعام المقبل يشهد اقتصاد المملكة تحولًا في ظل تطبيقه إصلاحات لتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية. تستخدم المملكة مواردها المالية لبناء تحالفات جديدة، على الرغم من الضغوط الدولية التي سيفرضها ذلك على علاقتها الاستراتيجية الراسخة مع الولايات المتحدة الأمريكية. تستخدم المملكة صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية) السريع النمو، للاستثمار في مشاريع رؤية 2030م، وستسعى أيضًا إلى تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في مجالات رئيسية، بما في ذلك السياحة والطاقة المتجددة. سيظل النشاط الاقتصادي للمملكة قويًا نسبيًا في المدة 2025م-2028م، مدعومًا بالتوسع المطرد في إنتاج النفط والغاز وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية. وبفضل أصولها المالية الضخمة، أثبتت المملكة تاريخيًا قدرتها على مواجهة التحديات العالمية الكبيرة. توقع استطلاع أجرته "رويترز" في 9 أكتوبر 2022 وشمل 21 خبيرًا اقتصاديًا أن ينمو اقتصاد المملكة بنسبة 4.4% في عام 2025م، وهو الأسرع في ثلاث سنوات، ارتفاعًا من 1.3% في عام 2024م.

وفقًا لرويترز إيكونوميكس، توقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 4.0% في عام 2024م حتى نهاية يونيو 2025م مع انتهاء إجراءات النقشف المفروضة بموجب برنامج صندوق النقد الدولي. انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4% من 3.8% في عام 2022م، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، متأثرًا بأزمة العملة والحرب في غزة المجاورة، التي خفضت إيرادات



قناة السويس وأبواب حركة السياحة. خلال عام 2024م، باعت مصر حقوق تطوير العقارات على ساحلها المتوسطي (رأس الحكمة) إلى صندوق أبوظبي السيادي الإماراتي ADQ مقابل 24 مليار دولار، مما مهد الطريق في الشهر التالي لاتفاقية حزمة إصلاح مالي بقيمة 8 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي. تتطلب حزمة صندوق النقد الدولي، التي أطلقت مليارات الدولارات من الأموال الإضافية من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، من مصر خفض الدعم للوقود والكهرباء والسلع الأخرى والسماح لعمليتها بالتعويم بحرية. توقع صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2024م أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.1% في عام 2025م. ووفقاً لتوقعات العملة من المحللين، فإن الجنيه المصري سوف يضعف إلى 50.4 جنيهاً مصرياً مقابل الدولار بحلول نهاية يونيو 2025م وإلى 52 جنيهاً مصرياً بحلول نهاية يونيو 2026م.

على الرغم من بيئة الأعمال الصعبة والسياسات النقدية الصارمة ومستوى عدم اليقين البارز، وبتوفيق من الله، حققت المجموعة عام 2023م صافي ربح بعد الضريبة قدره 31.1 مليون دولار مقارنة بصافي ربح قدره 5.2 ملايين دولار في عام 2022م، بعد احتساب الاستهلاك والإطفاء وانخفاض قيمة الشهرة بمبلغ 20.6 مليون دولار، وهو أقل من عام 2022م البالغ 77.8 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2022م، لقد كابدت المجموعة خسارة قدرها 15 مليون دولار بسبب العمليات المتوقعة على مستوى إثمار القابضة. كما كان هناك رد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال العام الحالي قدره 1.4 مليون دولار، مقارنة بمخصص قدره 5.4 ملايين دولار في عام 2022م. كما تحملت المجموعة فروق عملة قدره 9.7 ملايين دولار في عام 2023م مقارنة بمكسب في سعر الصرف قدره 10.5 ملايين دولار في عام 2022م، وارتفاع مصروفات الضرائب في عام 2023م إلى 70 مليون دولار، مقارنة بـ 50 مليون دولار في عام 2022م، بسبب زيادة معدل الضريبة وارتفاع أرباح بنك فيصل الباكستان. تحسن رأس مال للدار من 154.1 مليون دولار في نهاية عام 2022م إلى 163.5 مليون دولار في نهاية عام 2023م. وبالمثل، ارتفعت قيمة كل وحدة سهمية من 38.98 دولارًا في عام 2022م إلى 41.38 دولارًا في ديسمبر 2023م. وهذا بدوره يعكس الأداء الجيد للمجموعة في عام 2023م التزامنا بمرونتنا ومعايير جودة الأصول الجيدة، وتنويع الاستثمارات، والعمل ضمن معيار مخاطر مقبول ومستويات مرتفعة من السيولة بهدف تعزيز الربحية لحاملي الوحدات السهمية.

تستمر المجموعة في التزامها نحو حماية البيئة، وقد طرحت مبادرات ضمن جهودها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ("ESG") خلال عام 2024م. وكشهادة على هذا الالتزام، فقد تم تكريم بنك فيصل الباكستان من خلال جوائز المؤشر العالمي للتنوع والعدالة والشمول (GDEIB) في يناير 2025م، حيث حصل على مجموعة متميزة من أربع عشرة جائزة، مما يوطد مكانة المجموعة كشريك فعال في مجال التنوع والعدالة والشمول. وبالمثل، تواصل الكيانات الأخرى ضمن المجموعة تقديم مساهمات مهمة في مجالات التعليم، الاستدامة البيئية، وتنمية المجتمع والرفاهية. ستواصل المجموعة تنفيذ المزيد من المبادرات



الفعالة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بهدف تعزيز التأثير الإيجابي للمجموعة في المجتمع والبيئة، من خلال تعزيز التزاماتنا في مجال البنوك المسؤولة ودمج ثقافة الحوكمة والمخاطر القوية. تسعى المجموعة إلى تمكين جميع الأطراف المعنية، وتحقيق تأثير إيجابي في المجتمع، وتحقيق عوائد جيدة لمساهميننا.

ستواصل المجموعة تنفيذ تدابير حوكمة مؤسسية أكثر فعالية ترتبط بتحسين الأداء وترشيد التكلفة على مستوى المجموعة. كما ستستمر المجموعة في متابعة الوضع العام لتصفية مضاربات الشركة الإسلامية للإستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة تحت إشراف دقيق وحثيث من قبل مجلس المشرفين.

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب ("إثمار") خاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، ويتم تداول أسهمها في بورصة البحرين وسوق دبي المالية. إثمار هي شركة شقيقة وأساسية للمجموعة بحصة تبلغ 46.49%. في عام 2023م، سجلت إثمار خسارة عائدة للمساهمين بمقدار 9.31 ملايين دولار أمريكي ("دولار") مقارنة بخسارة عائدة للمساهمين بلغت 38.4 مليون دولار في عام 2022م. ويعزى تقليص الخسائر بشكل أساسي إلى ارتفاع صافي الدخل التشغيلي الذي بلغ 283 مليون دولار في عام 2023م مقارنة بـ 257 مليون دولار في 2022م. كما بلغت الضرائب الأجنبية 70 مليون دولار (2022م: 55 مليون دولار) بسبب ارتفاع الأرباح المتحققة في بنك فيصل الباكستان، كما بلغت مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة 17 مليون دولار (2022م: 22 مليون دولار).

في الربع الأول من عام 2024م، بدأت المناقشات مع مجموعة جي إف إنش المالية ("GFH") للاستحواذ المحتمل على نحو 71% من محفظة العقارات التجارية لشركة إثمار في مملكة البحرين، ونحو 51% من حصة بنك فيصل الباكستان، ونقل جميع الأصول والخصوم العائدة للمؤسسات إلى GFH. وتبلغ قيمة الصفقة 700 مليون دولار. وحيث لم يتم الحصول على الموافقات الرسمية المطلوبة، فقد اتفق كل من إثمار و GFH في 14 أبريل 2025م على إلغاء المفاوضات في هذا الخصوص.

أكمل بنك فيصل الباكستان ("بنك فيصل") الذي يمتلك فيه بنك الإثمار نسبة 66.7% أكبر عملية التحول إلى بنك إسلامي على الإطلاق. وبناءً على ذلك، بدأ بنك فيصل ابتداءً من يناير 2023م العمل كبنك إسلامي متكامل. كما استمر بنك فيصل في توسيع شبكة فروعها في باكستان، والتحول الرقمي، وتعزيز وتحسين الخدمات.

مع التزام ثابت بالتفوق، حقق بنك فيصل أداءً ماليًا استثنائيًا وحقق نموًا غير مسبوق. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها، أظهر البنك باستمرار أنه مؤسسة مالية قوية ومرنة تتجاوز الصعاب، حيث تتجاوز حجم الودائع ولأول مرة حاجز التريليون روبية باكستانية



(3.62 مليارات دولار). أصبح البنك الآن لاعبًا رئيسًا في قطاع الصيرفة الإسلامية في باكستان. من حيث الأداء المنفرد، حقق بنك فيصل ربحًا بعد الضرائب بلغ 20.1 مليار روبية باكستانية (72.1 مليون دولار)، بزيادة قدرها 78% مقارنة بـ 11.2 مليار روبية باكستانية (54.7 مليون دولار) في 2022م. علاوة على ذلك، شهد الربح لكل سهم زيادة ملحوظة، حيث ارتفع من 7.40 روبيات باكستانية في 2022م إلى 13.21 روبية باكستانية في 2023م.

خلال عام 2023م، استمر بنك فيصل في نموه وحقق زيادة كبيرة في الإيرادات الإجمالية بنسبة 70% مقارنة بعام 2022م، حيث بلغت 83 مليار روبية باكستانية (298 مليون دولار) في 2023م مقارنة بـ 49 مليار روبية باكستانية (239 مليون دولار) في 2022م. أدى النمو الكبير في الميزانية العمومية إلى زيادة بنسبة 78% في صافي هامش العائد المكتسب، ليصل إلى 71.1 مليار روبية باكستانية (255 مليون دولار). كما ساعد النمو الصحي في الحسابات الجارية البالغة 49 مليار روبية باكستانية (174 مليون دولار) بنسبة 18% من العائد المكتسب. كما نمت الإيرادات غير الممولة بنسبة 36% من 8.9 مليار روبية باكستانية (43 مليون دولار) في 2022م إلى 12.1 مليارات روبية باكستانية (44 مليون دولار) عام 2023م.

نتيجةً للظروف السائدة مثل التضخم وانخفاض قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار، وزيادة شبكة الفروع التي بلغت 855 فرعًا، ارتفعت الكلفة الإجمالية للبنك بنسبة 48.4% مقارنة بعام 2022م. ومع ذلك، تحسن معدل نسبة الكلف إلى الإيرادات من 56.2% في 2022م إلى 49.1% في 2023م، وهذا معدل ممتاز لكفاءة الاستثمار وترشيد النفقات. بلغ المخصص الصافي لعام 2023م مبلغ 0.91 مليار روبية باكستانية (3.3 ملايين دولار)، مقارنةً بمخصص قدره 0.94 مليار روبية باكستانية في 2022م (4.6 ملايين دولار). استمرت نسبة التمويلات المشكوك في تحصيلها في الانخفاض لتصل إلى 3.8% من إجمالي التمويلات، مع تغطية المخصصات بنسبة 87% من تلك التمويلات المعنية.

بفضل التنسيق الناجح في جذب الودائع، استمرت أصول بنك فيصل في النمو لتصل إلى 1.4 تريليون روبية باكستانية (4.98 مليارات دولار). استمر الاتجاه الصعودي في الحسابات الجارية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصلت إلى 326 مليار روبية باكستانية (1.12 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 18% على 2022م). وبلغ إجمالي الودائع حاجز التريليون روبية باكستانية (3.62 مليارات دولار) وارتفعت بنسبة 30% مقارنة بعام 2022م، مما ساعد على تحسين الحصة السوقية من 3.5% إلى 3.7% في 2023م. ومع ذلك، انخفضت نسبة الحسابات الجارية وودائع التوفير لإجمالي الودائع من 80% في 2022م إلى 75% في 2023م نتيجة للتوسع في شبكة الفروع وهو بدوره أمر مؤقت.



لتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك، حافظ بنك فيصل على نسبة كفاية رأس المال (CAR) عند 17.5%. طبقاً للإستراتيجية المستقبلية يستمر البنك في بناء وتوسيع التمويل الإسلامي والذي شهد عامًا نجاحًا، حيث تصدر العديد من التكتلات والمعاملات الكبيرة. يعتقد بنك فيصل أنه سيحقق المردود من هذه التحسينات وسوف يلبي تطلعات مساهميه. كما سيستمر البنك في الاستثمار والتوسع في البنية التحتية للفروع لتحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأيدي العاملة، مع التركيز في توفير خدمات مصرفية إسلامية متطورة لتواكب الصيرفة الإسلامية الحديثة.

أعلنت الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة (" الشركة الإسلامية")، وهي شركة أساسية ومملوكة بالكامل لدار المال الإسلامي القابضة، تحقيق صافي ربح قدره 12.5 مليون دولار في عام 2023م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الإيرادات من رسوم الإدارة، مقارنةً بمبلغ 11.8 مليون دولار في عام 2022م. ويُعزى هذا الارتفاع في صافي الدخل خلال عام 2023م إلى زيادة الدخل من الاستثمارات القصيرة الأجل، بالإضافة إلى إعادة تقييم إيجابية لأسعار الصرف الأجنبي للاستثمارات المعروضة للبيع. وارتفعت حقوق المساهمين في عام 2023م إلى 124 مليون دولار مقارنةً بـ 116 مليون دولار في عام 2022م. كما ارتفع إجمالي أصول الشركة الإسلامية بنسبة 4.6%، من 131 مليون دولار في عام 2022م إلى 136 مليون دولار في عام 2023م. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى زيادة المبالغ المستحقة من الأموال تحت الإدارة. كما بلغت المضاربات التي تديرها الشركة الإسلامية (الأموال تحت الإدارة) 1.65 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2023م، بانخفاض طفيف عن 1.67 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، وذلك نتيجة لرد جزء من رؤوس أموال المستثمرين في المضاربات.

واصلت الشركة الإسلامية جهودها لتصفية المضاربات التي تديرها. جميع أصول المضاربة هي قيد التصفية وذلك لتوزيعها على المستثمرين بنسبة وتناسب. حتى الآن، تم توزيع ما يعادل 15% من رؤوس أموال المضاربات منذ بدء عملية تصفية المضاربات. ومع تقدم عملية تصفية الأصول، سيتم رد المزيد من رؤوس أموال المضاربة إلى المستثمرين عند تصفية المزيد من الأصول. تخضع المخاطر الإجمالية للمجموعة فيما يتعلق بالأموال تحت الإدارة لمراقبة وإشراف دقيق من قبل مجلس المشرفين.

سجلت "شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول ("جيامكو")"، وهي شركة مملوكة بنسبة 73.3% للشركة الإسلامية، وهي شركة مساهمة سعودية مقللة ومسجلة في المملكة العربية السعودية وتحت رقابة هيئة السوق المالية، خسارة صافية قدرها 0.4 مليون دولار في عام 2023م مقارنة بخسارة صافية قدرها 0.1 مليون دولار في عام 2022م. وبلغ إجمالي الصناديق المدارة من قبل جيامكو في 31 ديسمبر 2023م مبلغ 44 مليون دولار، وهو المبلغ نفسه المُسجل في عام 2022م تقريبًا. وتماشياً مع خطة التصفية الميسرة لمضاربات جيامكو فقد قرر مجلس الإدارة تصفية الباقي والكامل من الصناديق العقارية الثلاثة التابعة لشركة جيامكو بنهاية عام 2025م وذلك طبقاً للظروف السائدة في السوق.



واصل بنك فيصل الإسلامي المصري ("بنك فيصل المصري") ، المملوك بنسبة 44.9% بشكل رئيس من قبل الأموال تحت إدارة المجموعة، مسيرته في تحقيق أداء جيد على جميع المستويات. في 31 ديسمبر 2023م. بلغ سعر الصرف 30.85 جنيهاً مصرياً للدولار مقارنةً بـ 24.74 جنيهاً مصرياً في عام 2022م. واصل البنك ريادته في مجال الصيرفة الإسلامية في السوق المصرية، وعزز مكانته التنافسية بشكل كبير على المستويين المحلي والإقليمي. وتوسعت شبكة فروعها إلى 41 فرعاً خلال عام 2023م، ومن المقرر افتتاح المزيد من الفروع في الأعوام القادمة، بما في ذلك افتتاح الفرع الجديد في العاصمة الإدارية. وبالمثل، ارتفع عدد الحسابات إلى مليوني حساب، وتوسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 555 جهازاً بحلول ديسمبر 2023م.

كما واصل البنك سياسته في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته. ابتداءً من 31 ديسمبر 2023م، بلغت نسبة كفاية رأس المال ("CAR") لفيصل المصري 23% (2022م: 29%) مقارنة بالحد الأدنى المطلوب من قبل السلطات الرقابية وهو 12.5%.

على الرغم من زيادة صافي الدخل التشغيلي لبنك فيصل المصري بنسبة 34% بالعملة المحلية من 4.4 مليارات جنيه مصري في عام 2023م (227 مليون دولار) إلى 5.9 مليارات جنيه مصري (195 مليون دولار) في عام 2023م، فإن صافي الربح بعد الضرائب في عام 2023م بلغ 4,056 ملايين جنيه مصري (134 مليون دولار) مقارنة بـ 4,475 ملايين جنيه مصري (231 مليون دولار) في عام 2022م، ما يعكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة 9% بالعملة المحلية. وكانت النتائج الصافية لعام 2023م بالعملة المحلية أقل من عام 2022م بشكل رئيس بسبب زيادة في مصاريف الإدارة من 1.4 مليار جنيه مصري (72 مليون دولار) في 2022م إلى 2.1 مليار جنيه مصري (69 مليون دولار) في 2023م نتيجة للتضخم، بالإضافة إلى تحميل مخصص خسائر الائتمان بقيمة 681 مليون جنيه مصري (22 مليون دولار) لتدعيم مستوى المخصصات.

بلغ إجمالي الأصول في عام 2023م 177 مليار جنيه مصري (5.7 مليارات دولار)، مما يمثل زيادة بنسبة 16.5% مقارنة بديسمبر 2022م على أساس العملة المحلية حيث بلغ 152 مليار جنيه مصري (6.1 مليارات دولار). كما بلغت حقوق المساهمين في عام 2023م مبلغاً وقدره 24.87 مليار جنيه مصري (805 ملايين دولار) مقارنة بـ 21.96 مليار جنيه مصري (888 مليون دولار) عام 2022م، بزيادة قدرها 13% بالعملة المحلية. كانت أهم مصادر الأموال لفيصل المصري هي المخدرات وشهادات الاستثمار (الأموال تحت الإدارة) التي زادت بنسبة 5.5% بالعملة المحلية، من 123.6 مليار جنيه مصري (4.6 مليار دولار) في 2022م إلى 130.4 مليار جنيه مصري (4.2 مليارات دولار) في 2023م.



بالنسبة لعام 2023م، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بنسبة 6% (8% في عام 2022م). سيواصل بنك فيصل المصري دوره القيادي في تطوير وازدهار الصيرفة الإسلامية في مصر وتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد.

نظرة مستقبلية

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يكون النمو العالمي مستقرًا بنسبة 3.2% في 2024م و2025م، ولا تغيير في توقعات النمو منذ يوليو 2024م. وطبقًا للتوقع الأخير للنمو العالمي لمدة خمس سنوات من الآن عند 3.1% لا يزال متوسطًا مقارنة المعدل السابق لوباء كوفيد-19. سوف تؤدي الرياح الهيكلية المستمرة مثل شيخوخة السكان وضعف الإنتاجية إلى تقليص النمو المحتمل في العديد من الاقتصادات.

قد تؤدي الجولة الأخيرة من الرسوم الجمركية الأمريكية التي تم الكشف عنها في 2 أبريل 2025 إلى تقليل الفاعلية في الاقتصاد العالمي الذي بالكاد بدأ التعافي من ارتفاع التضخم بعد الجائحة، وهو متقل بالديون القياسية وغير مطمئن بسبب الصراع الجيوسياسي. اعتمادًا على كيفية تقدم الولايات المتحدة والدول الأخرى، قد تكون هذه نقطة تحول للنظام العالمي الذي كان حتى الآن يعتمد على قوة الولايات المتحدة كأكثر مكون في النظام العالمي. من المتوقع تقلص الطلب بسبب الرسوم الجديدة المفروضة على الآلاف من السلع التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المستهلكين والشركات. ويُنظر إلى ذلك على أنه اتجاه الاقتصاد الأمريكي والعالمي نحو أداء أسوأ عام 2025م، وبزوغ سياسات الحماية مع مزيد من عدم اليقين وربما نحو ركود عالمي. فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 10% على جميع الواردات ورسومًا أعلى على أكبر الشركاء التجاريين، بما في ذلك 20% على الاتحاد الأوروبي و245% على الصين، وهو ما تم فرضه على الواردات من الولايات المتحدة أيضًا. تعتقد الولايات المتحدة أن الرسوم الجمركية ستعيد القدرات التصنيعية الاستراتيجية إلى الولايات المتحدة. بموجب الرسوم العالمية الجديدة المفروضة، ارتفعت الرسوم الجمركية على جميع الواردات إلى 22% - وهو معدل لم يُشاهد منذ عام 1910م- في حدود 2.5% فقط ، وفقًا لتصنيف فيتش.

لكن تأثير ذلك في الاقتصادات الوطنية من المتوقع أن يتباين بشكل كبير، بالنظر إلى طيف الرسوم الجمركية التي تتراوح بين 10% على العالم و49% لكمبوديا إلى 245% للصين. إذا كانت النتيجة هي نشوب حرب تجارية أوسع، فقد يكون لذلك تأثيرات أكبر في المنتجين مثل الصين الذين سيجدون صعوبة في البحث عن أسواق جديدة في مواجهة ضعف الاستهلاك المحلي على المدى القصير. ستتأثر الاقتصادات الآسيوية أكثر من غيرها بالرسوم الجمركية المتبادلة الأمريكية، حيث إنها تعتمد أكثر على الطلب على السلع الأمريكية مقارنة بمعظم الاقتصادات الأخرى. إذا استمرت الرسوم الجمركية، فإن ذلك سيدفع الولايات المتحدة نفسها نحو الركود مصحوبًا بآثار تضخمية مما سيؤثر بشكل كبير في البلدان النامية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأكثر اقتصاد في العالم - طبقًا لكابيتال



إيكونوميكس. من المتوقع أن تستمر حالة عدم اليقين في عامي 2025م و2026م فيما يتعلق بعصر الرسوم الجمركية المرتفعة، وحرب روسيا وأوكرانيا والجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، ونقص الطاقة والمواد الغذائية والسلع، واضطرابات في سلاسل التوريد.

سيواصل مجلس المشرفين متابعة المسؤولية المتمثلة في تحقيق التوازن الصحيح بين الفرص والمخاطر التي نراها. كما ستواصل تشجيع الابتكار في المنتجات، وتحسين الخدمات، ودعم التوسع في شبكة الفروع والتحول الرقمي.

إن أداء المجموعة ونجاحها في عام 2023م يعزوان لسياسة الحيطه الحذر التي انتهجها مجلس المشرفين على الرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهتها في مصر وباكستان، مما زاد من عزمنا لتحقيق نتائج أفضل قريباً والمساهمة بشكل نشيط في دعم عملنا، واكتساب الحافز للانتقال إلى المستوى التالي من النمو والربحية وتحقيق القيمة المضافة لحملة الوحدات السهمية للدار. الحمد لله المجموعة في وضع جيد مع فاعلية قوية في الأشهر القادمة. ستواصل المجموعة الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين العروض الرقمية وتجربة العملاء. ستواصل الاستثمار في قوتنا العاملة، ورفع الكفاءة، وتعزيز ثقافة تشجع قيمنا الأساسية: النزاهة، والعمل الجماعي، والابتكار، والرعاية.

بالنيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى حملة الوحدات السهمية والعملاء الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمرين، وكذلك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على مشورتها وتوجيهاتها القيمة. كما أود أن أعبر عن شكري العميق وتقديري للإدارة التنفيذية، ولجميع موظفي المجموعة، على التزامهم وجهودهم خلال عام 2023م لتحقيق أهداف المجموعة.

والله ولي التوفيق.

عمرو محمد الفيصل

البند الخامس

التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين

وفقاً للمادة (8 "1") من وثيقة التأسيس فإن من صلاحيات الاجتماع السنوي العام التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر الموافقة على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين البالغة خمسمائة ألف (500,000) دولار أمريكي بموجب التوصية المضمنة بقرار مجلس المشرفين رقم 827 المتخذ في 11 ديسمبر 2006م".

البند السادس

الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2024م

وفقاً لأحكام المادة (8 "1") من وثيقة التأسيس فإن من صلاحيات الاجتماع السنوي العام العادي الموافقة أو عدم الموافقة على توصية مجلس المشرفين بتعيين / إعادة تعيين مدققي حسابات دار المال الإسلامي القابضة. وفي هذا الصدد فقد اتخذ مجلس المشرفين القرار التالي:

"التوصية للاجتماع السنوي العام العادي بتعيين السادة / كى بي أم جي مدققين لحسابات دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية 2024م".

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر تعيين السادة / كى بي أم جي، كمراجعي الحسابات لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية 2024م وتفويض مجلس المشرفين بتحديد أتعابهم".

الرجاء التكرم بالإطلاع والموافقة.



KPMG Fakhro
Audit
12th Floor, Fakhro Tower,
P.O. Box 710, Manama,
Kingdom of Bahrain

Telephone +973 17224807
Telefax +973 17227443
Website: www.kpmg.com/bh
CR No. 6220 - 2

The Board of Directors
Dar Al-Maal Al-Islami Trust
Trinity Place Annex
Corner of Frederick and Shirley Streets
P.O. Box N-4805
Nassau
Commonwealth of the Bahamas

29 April 2025

Audit for year ended 31 December 2024

We express our willingness to be appointed as the external auditors of Dar Al-Maal Al-Islami Trust Group for the year ended 31 December 2024.

We look forward to hearing from you. On confirmation, we shall issue our formal engagement letter. This letter is subject to completion of our customary risk management and customer onboarding procedures required under our local policies and applicable regulations in the Kingdom of Bahrain.

Yours sincerely,

Mahesh Balasubramanian
Partner